مجلة دراسات وأبحاث اقتصادية في الطاقات المتجددة
ISSN: 3292-5353/E-ISSN: 2661-7528
المجلد: 09 العدد:01 - السنة: 2022، ص.ص: 444- 463

الانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي بين المقاربة النظرية وحالة الجزائر: دراسة تحليلية قياسية

Trade openness and economic growth between the theoretical approach and the case of Algeria:An Analytical and Empirical Study

إلياس بوقرورة، *جامعة الحاج لخضر باتنة 1، مخبر الدراسات الاقتصادية المغاربية، الجزائر، البريد الالكتروني: ilyes.bougroura@univ-batna.dz

مسعود طحطوح، جامعة الحاج لخضر باتنة 1، الجزائر، البريد الالكتروني:
messaoud.tahtouh@univ-batna.dz

تاريخ الاستلام: 2022/02/27 **تاريخ القبول: 2022/03/29**

ملخص: يتمثل الهدف الرئيسي للدراسة في التعرف على واقع الانفتاح التجاري في الجزائر، وأثره على النمو الاقتصاديخلال الفترة الممتدة ما بين 1980-2018، وكذا محاولة تحديد نسبة مساهمة صدمة الانفتاح التجاري مقاس بإجمالي الصادرات والواردات من السلع والخدمات على الناتج المحلي الإجمالي بالقيم الحقيقية، في تفسير التغير الذي يحدث في النمو الاقتصادي، وذلك بالاعتماد على أشعة الانحدار الذاتي (VAR)، وتوصلت الدراسة أن أثر صدمة الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي ضعيفة، حيث لم يحقق الانفتاح التجاري أثر إيجابي مستمر، وبذلك تكون مساهمة الانفتاح التجاري في النمو الاقتصادي مساهمة ضعيفة.

الكلمات المفتاحية:الانفتاح التجاري؛ النمو الاقتصادي.

تصنيفات JEL: B22 ; F14

Abstract:The main objective of the studyis to identify the reality of tradeopenness in Algeria, and its impact on economicgrowthduring the periodbetween 1980-2018, as well as trying to determine the percentage of the contribution of the shock of tradeopenness, measured by total exports and imports of goods and services to GDP in real terms, in interpreting The change thatoccurs in economicgrowth, by using of vector auto regression (VAR), and the studyfoundthat the impact of the shock of tradeopenness on economicgrowthisweak, as tradeopennessdid not achieve a continuous positive impact, and thus the contribution of tradeopenness to economicgrowthisweak.

Keywords: trade openness; economic growth.

JEL classifications codes: **B22 ; F14**

*المؤلف المراسل

مقدمة:

توجهت دول كثيرة تحت تأثير التيارات الليبرالية، التي تسعى إلى التحرير الكامل للتجارة العالمية، إلى القيام بالعديد من الإصلاحات التي من شأنها أن تساهم في إندماج إقتصادها بالاقتصاد العالمي وذلك بالتحول من الإنغلاق إلى الإنفتاح تجاريا وماليا، قصد تحقيق نمو إقتصادي بمعدلات مرتفعة.

لم تبقى الجزائر بعيدة عن هذه التحولات، خاصة بعد أزمة 1986 التي بينت هشاشة الاقتصاد الوطني، كانت هذه نقطة تحول مهمة في تاريخ الاقتصاد الجزائري الذي إضطر إلىإلإتباع مجموعة من الإصلاحات تمثلت أساسا في الانفتاح التجاري، وا ن خصائص الاقتصاد الجزائري تعرضه بشكل دوري للصدمات الإيجابية والسلبية لسوق النفط العالمي. في ظل غياب متغيرات التعديل الداخلية، حيث تكيفت السياسات الاقتصادية عامة والتجارية خاصة مع ذلك. لذا كان الهدف من اتباع إجراءات واسعة لتحرير التجارة، الاستفادة من مزايا الانفتاح التجاري، والمتمثلة أساسا في الحد من الاحتكار، وصولا إلى الرفع من معدلات النمو الاقتصادي.

أ-الإشكالية: إنطلاقا مما سبق تتبلور إشكالية الدراسة فيما يلي: ما هو نوعو مقدار التأثير الذي يمكن أن تحدثه صدمة مؤشر الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي في الجزائر؟

ب-الفرضيات: تنطلق الدراسة من فرضية مفادها:

- يستجيب النمو الاقتصادي في الجزائر بشكل قوي للصدمات الخارجية، المتمثلة في صدمة معدلات الانفتاح التجاري.

جـ-أهداف الدراسة: تهدف الدراسة إلى:

-تحليل تطور معدلات الانفتاح التجاري في الجزائر وعلاقتها بالنمو الاقتصادي.

-تقدير نوع ومقدار التأثير الذي يمكن أن تحدثه صدمة مؤشر الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي في الجزائر.

د-أهمية الدراسة:

يحتل هذا البحث أهمية بالغة نظرا للتغيرات العميقة التي ظهرت على الاقتصاد الدولي (عولمة الاقتصاد)، إذ يرى الكثير من الاقتصاديين أن مجال تحرير المبادلات التجارية يساعد في تحسين القدرات الإنتاجية للدول، من خلال تعزيز المنافسة بين عوامل الإنتاج وبالتالي الحصول على التقنيات الحديثة، مما يؤدي إلى تحسين الكفاءة الإنتاجية في مختلف القطاعات الاقتصادية، مع محاولة الإلمام بحالة الجزائر، من منطلق أن الاقتصاد الجزائري تتحدد حالته حسب قطاع التجارة الخارجية في ظلّ التحرر والتحول نحو اقتصاد السوق.

هـ-منهجية الدراسة:

للإجابة على إشكالية الدراسة واختبار الفرضية السابقة نعتمد على المنهج الوصفي التحليلي للتعرف على التأصيل النظري للنمو الاقتصادي والانفتاح التجاري. كما تم الاعتماد على تقنيات القياس الاقتصادي بهدف تقدير تأثير صدمة مؤشر الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي في الجزائر.

أولا-التأصيل النظري للدراسة:

1-الإطار النظري للنمو الاقتصادي:

إن تحقيق معدلات نمو موجبة للنمو الاقتصادي ضمن الأولويات التي تسعى إليها حكومات الدول على اختلافها، لذا يعتبر النمو الاقتصادي المحور الرئيسي الذي ترتكز عليه السياسات الاقتصادية، ويعرف على أنه: «عملية كمية ناتجة على الزيادة لمؤشر ممثل بحجم الإنتاج والثروة لبلد ما، هذا المؤشر ممثل في الناتج الوطني الاجمالي وذلك على مدى فترة زمنية طويلة » (Fidelis Ezeala-Harrison ,1996 , p1).

ويعرف أيضا «بأنه التوسع في الناتج الحقيقي أو التوسع في دخل الفرد من الناتج القومي الحقيقي وهو بالتالي يخفف من عبء ندرة الموارد ويولد زيادة في الناتج القومي الذي يعمل على مواجهة المشاكل الاقتصادية» (شاهين محمد، 2018، صفحة195). أي النمو الاقتصادي يتمثل في زيادة القدرات الإنتاجية للبلد والتي تساهم في الزيادة الحقيقية للدخل القومي وما يرافق ذلك توسع الجهاز الإنتاجي في اتجاه أو أكثر وكذلك التطور التكنولوجي لوسائل الإنتاج والتعديلات المؤسسية المرافقة لذلك.ويعتبر الاقتصاد القومي في حالة نمو إذا كان الناتج القومي الحقيقي y للفترة الزمنية t=1 أكبر من الناتج القومي الحقيقي للفترة الزمنية السابقة t=0 أي: $y_1 > y_0$ (نوري، حبيطة، 2019، صفحة 96).

$$\frac{y_1 - y_0}{y_0} > 0$$

2-التجارة الخارجية مابين الانفتاح التجاري والسياسات الحمائية:

قد تهدف السياسة التجارية إلى تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات أو حماية الصناعة الوطنية، أو الحصول على موارد مالية للدولة (حسن السيسي، 2014، صفحة76).وا ن مسألة السياسة التي تختارها الدولة هي نتيجة التوزيع الاقتصادي للأنظمة الاقتصادية في العالم: النظام الرأسمالي، النظام الاشتراكي، والنظام المختلط والذي أصبح أكثر شيوعا في الدول النامية، ومن المعروف أن لكل نظام فلسفته وتوجهه الخاص به (علي الصوص، 2012، صفحة 129).

المهم هنا ما هو أثر تلك الأنظمة على التجارة الخارجية لهذه الدول؟ هذا وتعددت الآراء حول هذا الموضوع إلى مؤيد للانفتاح التجاري، والمعبر عنها بتجارة خارجية دون قيود، من خلال التحول من اقتصاد مغلق إلى إقتصاد مفتوح والتقليل من الضوابط التجارية أو إزالتها

نهائيا (Edwards, 1993, P 1367)، وآخر معارض والمعبر عنها بتجارة دولية مقيدة ومقننة.

يرجع سبب نشأة حرية التجارة إلى ثلاثة عوامل أساسية، عامل مذهبي ويتمثل في مذهب الطبيعيين الذي ظهر في منتصف القرن الثامن عشر والذي نادى بترك النشاط الاقتصادي حر، ومذهب التقليديين حيث دافع آدم سميث على حرية العلاقات التجارية الدولية، أما بالنسبة للعامل التاريخي يرجع إلى الفترة التي عرفت نشأة الرأسمالية كنظام اجتماعي واقتصادي في النصف الثاني من القرن الثامن عشر وما تابعها من التوسع في الإنتاج بهدف تحقيق أقصى حد من الأرباح، ومع ضيق الأسواق الداخلية عن إستيعاب هذه المنتجات نشأ دافع مستمر للبحث عن الأسواق الأجنبية بهدف تصريف المنتجات، وبالتالي لم تصبح سياسة الحماية التجارية التي انتهجتها دول أوروبا تطبيقا لمذهب التجاريين ملائمة لتلك التطورات، كما أن العامل التطبيقي والمتمثل أساسا إلى ما أدت إليه سياسات تقييد التجارة الخارجية من إضرار بحجم المبادلات التجاري، وخاصة خلال الفترة ما بين الحربين العالميتين مما إنعكس بدوره على المجهودات العديدة التي بذلت على المستوى الدولي للتخفيف من حدة سياسة الحماية التجارية (حسن السيسي، 2014، صفحة97).

بحيث يعتمد أنصار مذهب حرية التجارة في تأييد وجهة نظرهم على مجموعة من الحجج أهمها التخصص وتقسيم العمل الدولي، والذي يرجع أساسا إلى إختلاف النفقات النسبية والظروف الطبيعية المناسبة للإنتاج، وعليه يمكن للمستهلك داخل البلدان التي تتمتع بحرية التجارة من الحصول على أقصى مستوى من الرفاه (راتول، 2018، صفحة230)، هذا وينتقد أنصار حرية التجارة الإجراءات الحمائية التي تؤدي إلى إرتفاع الأسعار نتيجة التعريفات الجمركية على الواردات والتي يتحملها المستهلك، كما أن الحماية تحد من المنافسة الخارجية مما يترتب عليه إرتفاع الأسعار داخل البلد وعدم الإهتمام بتطوير طرق الإنتاج،

فمن خلال الانفتاح التجاريسعىكل منتج إلى تحسين طرق ووسائل الإنتاج لإعتماد على التكنولوجيا الحديثة، التي تساعد على زيادة حجم ونوعية الإنتاج وخفض التكلفة وبالتالي عرض السلع بأسعار منخفضة، مما يعمل على احتفاظ المنتجين المؤهلين على حصتهم في السوق وفي نفس الوقت يحصل المستهلكون على السلع بأسعار منخفضة، وبالتالي ينتفي إحتكار السلعة من طرف منتج واحد (أبو شرار، 2007، الصفحات230-231).

بينما يرى أنصار سياسة الحماية التجارية، أنه من خلال الاعتماد على فرض رسوم جمركية للحد من إستيراد السلع الأجنبية بحيث ترتفع أسعارها، أو تقنين دخولها من خلال ما يعرف بنظام الحصص أو عقد الإتفاقيات الدولية لتحديد حجم وأنواع السلع المسموح بدخولها (بن عبد العزيز، 2016، صفحة 57)، من شأن ذلك حماية الصناعات الناشئة التي تواجه صعوبات إرتفاع تكلفة الإنتاج في بداية مراحلها الإنتاجية، وبالتالي إذا تركت هذه الصناعات بدون حماية فإنها ستواجه منافسة خارجية من طرف الصناعات العريقة مما يؤدي إلى زوال هذه الصناعات في بداية مرحلة تشغيلها (عطية ناصف، 2008، صفحة175)، كما أن الهدف من السياسات الحمائية تخفيض الطلب على الواردات وبافتراض أن حصيلة الصادرات لا تتأثر فإن وضع ميزان المدفوعات سيتحسن (عطية ناصف، 2008، صفحة175)، وما لذلك من تأثيرات إيجابية على اقتصاديات الدول.

3-تطور معدلات الانفتاح التجاري في الجزائر وعلاقتها بالنمو الاقتصادي:

عقب الصدمة النفطية التي تسببت في أزمة مالية إنتشرت في جميع القطاعات لتتحول إلى أزمة اقتصادية وسياسية و اجتماعية، إنطلق الاقتصاد الجزائري في عملية إصلاحات هيكلية بناء على توصيات صندوق النقد الدولي، وكانت هذه الإصلاحات جزءا من الانتقال من الاقتصاد المخطط إلى إقتصاد السوق (Elafani, Benslimane, 2017, p 3).

تهدف هذه العملية بشكل أساسي إلى تحسين حالة الاقتصاد الكلي من خلال تعزيز النمو الاقتصادي وتحرير التجارة الخارجية وتعزيز النمو غير النفطي (El afani, Benslimane, 2017, p 3). وفيما يلي سنرى تطور المتغيرات الرئيسية لهذه الدراسة، وفي هذه الحالة معدل النمو الاقتصادي ودرجة الانفتاح التجاري.

الشكل رقم1: تطور معدلات الانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990-2019

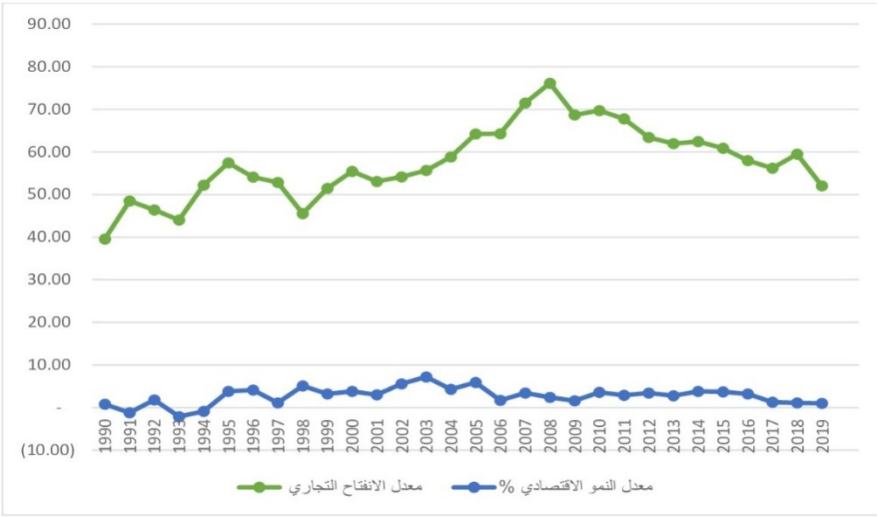

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على:

- موقع البنك الدولي، https://data.albankaldawli.org.
- موقع منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، https://oapecorg.org.

من الجدول أعلاه يتضح أن التجارة الخارجية في الجزائر منفتحة على الخارج، حيث يصل مجموع الصادرات والواردات إلى الناتج المحلي الإجمالي بالنسبة المئوية إلى مستويات عالية بمتوسط قدره 57.53% خلال الفترة 1990-2019، ويرجع ذلك إلى الزيادة التدريجية في مساهمة الصادرات من المحروقات في حجم الناتج المحلي، وهذا ما يعرضها

لمخاطر مالية بسبب التباين الكبير في أسعار هذه المواد مما يؤثر سلبا على عائداتها (Tahtane, 2010, pp 24-25).

غير أن نسب الانفتاح التجاري خلال الفترة 1990-2019 لم تتأثر عقب حدوث أزمات نفطية و اقتصادية على غرار أزمة الرهن العقاري 2008 والصدمة النفطية لسنة 2014، وذلك راجع بالأساس إلى تمويل الواردات من السلع والخدمات من إحتياطات الدولة من العملات الأجنبية، فرغم تراجع قيمة الصادرات من السلع والخدمات بقيمة قدرها 26 284.03مليون دولار لسنة 2015 مقارنة بسنة 2014، تراجعت الواردات ولنفس الفترة بقيمة 543.93 7 مليون دولار، بينما عرفت معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر العديد من التغيرات خلال الفترة 1990-2019، ويمكن اعتبار ذلك كمقياس رئيسي لأداء الاقتصاد. نلاحظ من الشكل البياني أعلاه أن معدل النمو راكد عند مستوى منخفض في أوائل التسعينيات، ويمكن تفسير ذلك من خلال زيادة الدين الخارجي في الجزائر،وابتداءا من عام 1995 فصاعدا شهد النمو الاقتصادي نوع من الاستقرار، غير أنه عرف العديد من التقلبات الحادة يمكن تفسيرها بتراجع أسعار النفط والأزمات المالية العالمية التي تؤثر بدورها على الطلب العالمي للطاقة (El afani,Benslimane, 2017, p 4).

من الملاحظ أنه مع بداية الألفية الجديدة و اتباع الجزائر لسياسات مالية توسعية كان لها التأثير الإيجابي على معدلات النمو الاقتصادي من خلال تخصيص مبالغ معتبرة لدعم البرامج التنموية وذلك في ظل إرتفاع إحتياطات الصرف (عدة، بوظراف، 2021، الصفحات 421-422)، غير أنه وعلى عكس معدلات الانفتاح التجاري عرفت معدلات النمو تراجع ملاحظ خلال الأزمات النفطية والاقتصادية، والسبب في ذلك يكمن أن التراجع في قيمة الصادرات النفطية إنعكس سلبا على الانفاق العام وعلى دعم برامج النمو، بحيث عرفت معدلات النمو تراجع مستمر من 3.8% سنة 2014، إلى 1% سنة 2019. لصعوبة

توضيح العلاقة بين الانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي في الجزائر ارتأينا توضيحها في شكل دراسة قياسية خلال الفترة 1980-2018.

ثانيا-منهجية الدراسة الميدانية:

1-بيانات الدراسة ومصدرها:

لإجراء أي دراسة قياسية، يستوجب الأمر ضمان توفير البيانات التي تستل من مصادر عدة، خدمة لهذا الغرض قمنا بتوفير بيانات دراستنا من قاعدة المعطيات للبنك الدولي، تغطي الفترة 1980-2018، دون أن ننسى أن إختيارها كان بناء على النظرية الاقتصادية والدراسات التجريبية السابقة، والجدول أدناه يوضح طبيعة المتغيرات ومصدرها كما يلي:

الجدول رقم 1: يوضح طبيعة متغيرات الدراسة ومصدرها

اسم المتغير	الترميز	المدلول	مصدر البيانات
النمو لاقتصادي	*L RGDP	يعبر عن لوغاريتم الناتج الحقيقي (بالأسعار الثابتة).	البنك الدولي
الانفتاح التجاري	*LTOT	لوغاريتم معدل الانفتاح التجاريTOT =(اجمالي صادرات السلع والخدمات+ اجمالي واردات السلع والخدمات)/اجمالي الناتج المحلي بالقيم الحقيقية	البنك الدولي

(*) تشير الى أن المتغيرات أخذت بالصيغة اللوغاريتمية لتقريب القيم فيما بينها.

المصدر: من إعداد الباحثين، إعتمادا علىموقع البنك الدولي، https://data.albankaldawli.org.

وفيما يلي عرض لسلسلتي متغيرات الدراسة:

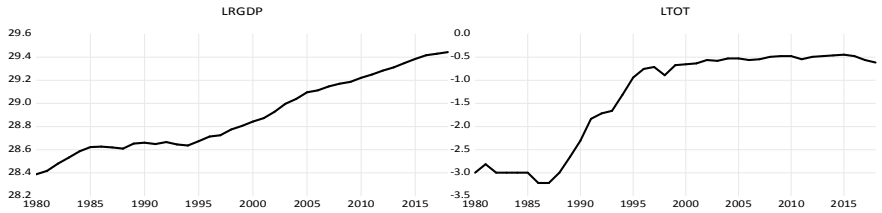

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات EVIEWS 12

2-دراسة إستقرارية السلاسل الزمنية:

تستوجب عملية التقدير إستقرار السلاسل الزمنية وخلوها من الجذر الوحدوي، لذلك يتم الاستعانة بالعديد من الاختبارات لتلافي هذا المشكل، أشهرها إختبار ADF و إختبار PP، وسنستعين في هذه الحالة باختبار ADF كما هو موضح في الجدول الموالي:

الجدول رقم 2: يوضح نتائج إختبار ADF

المتغيرات	اختبار ADF			درجة التكامل I
	عند الفرق الاول		بعد الفرق الثاني	
	بلا قاطع ولا اتجاه	بقاطع واتجاه	بلا قاطع ولاتجاه	بقاطع واتجاه
LRGDP	-1.61	-3.60	-8.73	-8.50 مستقرة
	(-1.95)**	(-3.53)**	(-1.95)**	(-3.54)
LTOT	3.29	-3.56	-	- مستقرة
	(-1.95)**	(-3.56)**	-	-

(**) تعبر عن القيمة الحرجة عند مستوى المعنوية 5%.

المصدر: من إعداد الباحثين إعتمادا على مخرجات برنامج STATA16.

تشير نتائج إختبار ADF أن السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة غير مستقرة عند المستوى بعد المقارنة بين القيمة المحسوبة والقيمة الحرجة عند مستوى معنوية 5%، كونها تحوي جذر الوحدة، وبعد إجراء عملية الفروق على السلسلتين الزمنيتينLRGDP و LTOT يتضح أن المتغير LTOT متكامل ومستقر من الدرجة الأولى، في حين كان المتغير LRGDP متكاملا ومستقرا من الدرجة الثانية.

3-تحديد درجة إبطاء نموذج VAR:

يمكن تحديد درجة تأخر مسار VAR بإجراء تقدير درجات تأخير مختلفة على السلاسل المستقرة، بحيث يتم الاعتماد على معايير مختلفة منها: "أكايك" (AIC)، "شوارتز" (SC)، و"حنان كوين" (HQ)، ومعيار الخطأ التنبؤي النهائي (FPE)، على أن يتم الاختيار وفق أدنى قيمة إحصائية لهذه المعايير والتي تقابل درجة التأخير المثلى، الجدول رقم 3:

الجدول رقم3: فترات إبطاء نموذج VAR

Sample: 1985 - 2017 Number of obs = 33

lag	LL	LR	df	p	FPE	AIC	HQIC	SBIC
0	91.8894				.000015	-5.44784	-5.41732	-5.35714
1	100.963	18.147*	4	0.001	.000011*	-5.75532*	-5.66377*	-5.48322*
2	104.835	7.745	4	0.101	.000011	-5.74759	-5.595	-5.2941
3	106.849	4.0268	4	0.402	.000012	-5.62719	-5.41357	-4.99231

المصدر: من إعداد الباحثين إعتمادا على مخرجات برنامج STATA16.

يتضح من الجدول رقم (3) أن فترة الابطاء المثلى هي الفترة (1) أين توافق أدنى قيمة لمعيار اشوارتز(**SC**) في الجدول وعليه سوف يتم تقدير نموذج VAR مبطأ بفترة تأخير واحدة في هذه الحالة.

4-تقدير نموذج VAR وصلاحيته:

سنقوم بتقدير نموج VAR لكشف درجة إستجابةإجمالي الناتج الحقيقي لصدمة الانفتاح التجاري، وهذابعد تحديد درجة تكامل السلاسل الزمنية المتعلقة بمتغيرات الدراسة، وتحديد

درجة إبطاء نموذج VAR نقوم بتقدير معادلتين أي أننا سنقوم بتقدير نموذج شعاع الانحدار الذاتي VAR للسلسلتين المستقرتين، ويأخذ النموذج الشكل الرياضي الآتي:

$$LRGDP = f(LTOT)$$

كانت النتائج في الشكل المصفوفاتي الآتي:

$$\begin{bmatrix} LRGDLRGDP_d2_t \\ LLTOT_d1_t \end{bmatrix} = \begin{bmatrix} 0.42 & 0.007 \\ (0.01) & (0.99) \\ 0.07 & 0.57 \\ (0.02) & (0.00) \end{bmatrix} \begin{bmatrix} LRGDLRGDP_d2_{t-1} \\ LLTOT_d1_{t-1} \end{bmatrix} +$$

$$\begin{bmatrix} -0.28 & -0.98 \\ (0.09) & (0.40) \\ -0.05 & -0.81 \\ (0.057) & (0.69) \end{bmatrix} \begin{bmatrix} LRGDP_d2_{t-2} \\ LLTOT_d1_{t-2} \end{bmatrix} + \begin{bmatrix} 0.018 & -1.88 \\ (0.90) & (0.07) \\ 0.017 & 0.12 \\ (0.5) & (0.48) \end{bmatrix} \begin{bmatrix} LRGDP_d2_{t-3} \\ LLTOT_d1_{t-3} \end{bmatrix}$$

بعد تقدير نموذج الدراسة وجدنا أن النموذج معنوي من الناحية الإحصائية (أنظر الملحق). كما أن النموذج لا يعاني من المشاكل القياسية (أنظر الملحق)، ومن خلال الإختبارات يوضح الجدول رقم (4) إختبار التوزيع الطبيعي وإختبار الارتباط الذاتي بين البواقي.

الجدول رقم 4:إختبار التوزيع الطبيعي وإختبار الارتباط الذاتي بين البواقي

الاختبار	قيمة prob	القرار
اختبار LMعند فترة الإبطاء2	0.53	عدم وجود ارتباط ذاتي بين البواقي
اختبار التوزيع j b	0.78	البواقي تتوزع توزيعا طبيعيا

المصدر: من اعداد الباحثين اعتمادا على مخرجات برنامج STATA16.

نلاحظ من الجدول أن قيمة prob تساوي 0.53 وهي أكبر من مستوى معنوية 5%، وبالتالي عدم وجود إرتباط ذاتي بين البواقي، وكانت نتائج اختبار j.b حيث قيمة

prob=0.78 وهي أكبر من مستوى معنوية 5%، وبهذا تتوزع البواقي توزيعا طبيعيا، واختبارا إستقرارية النموذج نستعمل إختبار الجذور متعدد الحدود كما يلي كما هو موضح في الشكل والجدول التاليين:

الشكل رقم 2: يوضح إستقرار نموذج var

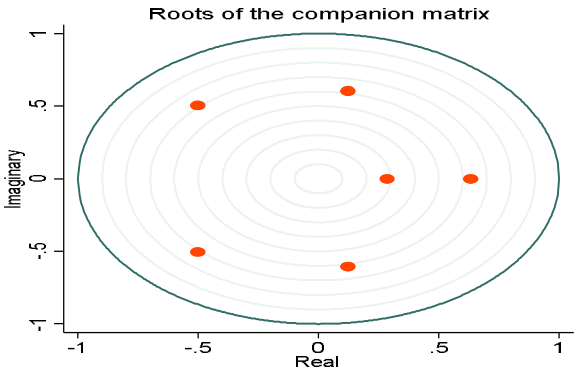

المصدر: من إعداد الباحثين إعتمادا على مخرجات برنامج STATA16.

الجدول رقم 5: يوضح إستقرارية نموذج var

Eigenvalue	Modulus
-.5018116 + .5046961i	.711711
-.5018116 - .5046961i	.711711
.6321015	.632101
.122082 + .604768i	.616967
.122082 - .604768i	.616967
.2846495	.284649

المصدر: من إعداد الباحثين إعتمادا على مخرجات برنامج STATA16.

وفقا لهذا الاختبار القائل بأن نتائج شعاع الانحدار الذاتي تعتبر مستقرة إذا لم يكن هناك جذور تساوي الواحد، وهذا ما نلاحظه من خلال الشكل رقم (2) والجدول رقم (5) بحيث أنه

لا توجد جذور أكبر من الواحدو أن جميع المتغيرات تقع داخل حدود الدائرة، وبالتالي فإن نموذج var في هذه الحالة مستقر.

5-تحليل الصدمات وتحليل مكونات التباين:

يفيد تحليل الصدمات في الكشف عن التفاعلات والتشابكات الحاصلة بين متغيرات الدراسة، في حين يستعمل تحليل التباين للتعرف على مدى مساهمة المتغير في نفسه وفي باقي المتغيرات الأخرى، بناء على هذا الغرض نقوم بتحليل الصدمات، ونعتمد على تحليل دوال الاستجابة النبضية لتحليل مدى تأثر واستجابة الناتج الحقيقي في الجزائر لصدمة الانفتاح التجاري، وكذا معرفة المدى الزمني الذي تأخذه الصدمة حتى يتلاشى أثرها من خلال مدة تتراوح من سنة الى 10 سنوات، وفيما يلي توضيح لذلك:

الشكل رقم 3:إستجابة الناتج الحقيقي لصدمة الانفتاح التجاري

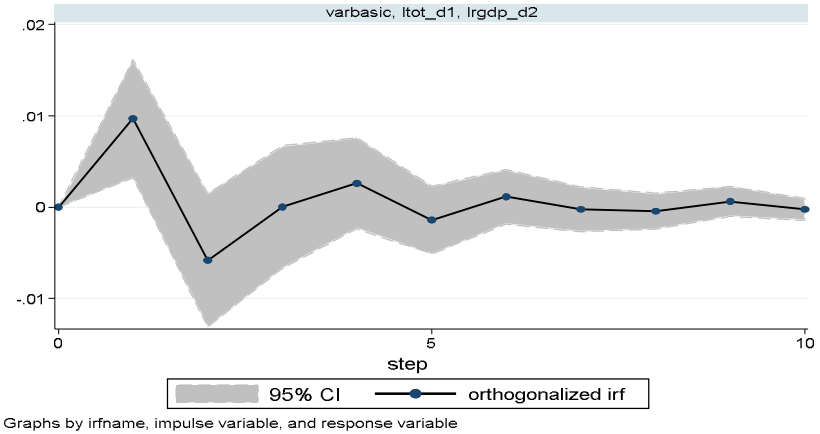

المصدر: من اعداد الباحثين اعتمادا على مخرجات برنامج STATA16.(أنظر الملحق 3)

يستجيب الناتج الحقيقي لصدمة الانفتاح التجاري خلال الفترة الأولى بقيمة 0.009 وهي قيمة ضعيفة جدا، إلا أنها سرعان ما تتحول إلى إستجابة سالبة خلال الفترة الثانية حيث

يستجيب الناتج الحقيقي للانفتاح التجاري بشكل عكسي باستجابة ضعيفة قدرها 0.005-، لتبقى تترنح بين إستجابة موجبة تارة و استجابة سالبة تارة أخرى الى غاية نهاية الفترة.

وبهذا يمكن القول إن أثر صدمة الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي في الجزائر غير واضح وغير مستمر، حيث أن إرتفاع معدلات الانفتاح التجاري راجع بالأساس إلى ارتفاع أسعار المحروقات، ولا يعكس تنوع الصادرات، ولم يكن للانفتاح التجاري أثر إيجابي ومستمر على النمو الاقتصدي. من خلال تحليل التباين سنحاول معرفة مدى مساهمة نسبة التباينالتي يساهم بها الانفتاح التجاري في الناتج الحقيقي (النمو الاقتصادي)، كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم 6: تحليل مكونات التباين للنمو الاقتصادي

step	(1) fevd	(1) Lower	(1) Upper
0	0	0	0
1	0	0	0
2	.19185	-.032097	.415797
3	.24146	-.026714	.509634
4	.239628	-.028427	.507683
5	.247188	-.025627	.520004
6	.248314	-.025269	.521897
7	.24996	-.027001	.52692
8	.249649	-.027028	.526327
9	.249636	-.026809	.526082
10	.250108	-.027462	.527678

المصدر: من إعداد الباحثين إعتمادا على مخرجات برنامج STATA16.

يتضح من الجدول رقم (6) أن الانفتاح التجاري يساهم بنسبة ضعيفة في تباين خطأ التنبؤ للنمو الاقتصادي، حيث تتراوح بين 0.19% و0.24% وهذا بداية من الفترة الثانية وصولا إلى الفترة الثالثة، لتعود في الفترة الخامسة مسجلة نفس نسبة الفترة الثالثة لترتفع ببطء الى غاية نهاية الفترة أين وصلت أعلى نسبة مساهمة لها تقدر ب 0.25%، وبذلك تكون مساهمة الانفتاح التجاري في النمو الاقتصادي مساهمة ضعيفة.

ثالثا-النتائج ومناقشة النتائج:

من خلال تحليل الصدمات، للكشف عن التفاعلات الحاصلة بين متغيرات الدراسة، يتضح أن إستجابة الناتج الحقيقي لصدمة الانفتاح التجاري ضعيفة جدا، حيث أن أثر صدمة الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي في الجزائر وان كان إيجابي، فهو غير واضح وغير مستمر، ويرجع ذلك أن عملية التحرير التجاري لم تحقق الأهداف المرجوة منها، فحسب الدراسات الحديثة أنه في ظل تراجع التنافسية وبدون تغيير للقاعدة الإنتاجية، فإن الانفتاح التجاري لن تكون له آثار إيجابية واضحة على معدلات النمو الاقتصادي، حيث أشار كل من الاقتصاديين

Fontagne and Guerin (1997) إلى أن العوامل الداخلية تحدد نتائج إنفتاح الدولة، في الواقع إذا تم استيفاء شروط معينة، على سبيل المثال من خلال رأس المال البشري المؤهل، يلعب الانفتاح دورا محفزا للنمو فيتفعيل رد فعل الاقتصاد على الصدمات الخارجية.

أما الدراسة التي قام بها HalitYanikkaya (2003)، على عينة متكونة من 100 دولة للفترة الممتدة ما بين 1970 و1997، فقد توصل من خلالها إلى عدم وجود علاقة مباشرة بين الانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي. هذاو أكدت نظريات النمو ذات المنشأ الداخلي أنه يجب التركيز على القنوات التي من خلالها يؤثر الانفتاح التجاري على النمو، والمتمثلة أساسا في تكوين رأس المال المادي، نمو ناجم على الاستثمارات، وتكوين رأس المال البشري، نمو ناتج على التنافسية، وأخيرا عامل المعرفة، نمو ناتج على التكنولوجيا، وبالتالي الانفتاح التجاري في الجزائر لم يوجه إلى الاستثمار المنتج، ولا يعتبر الانفتاح التجاري ذات أهمية بالنسبة للجزائر في ظل التأخر التكنولوجي، وبالتالي يمكننا القول أن النمو الاقتصادي في الجزائر لا يستجيب للانفتاح التجاري. وارتفاع معدلات الانفتاح التجاري راجع إلى إرتفاع أسعار النفط، والتي سوف تعمل في الأجل القصير على زيادة حصيلة الدولة من النقد

الأجنبي، وبالتالي إستمرار تمويل الو اردات، غير أنه في المدى الطويل سيؤدي إلى انخفاض معدل النمو الاقتصادي، نتيجة عدم تشجيع الاستثمارات الموجهة للتصدير بهدف تنمية الصادرات وتنويعها وما لذلك من آثار إيجابية على معدلات النمو الاقتصادي.هذه النتائج تؤكد عدم صحة الفرضية حول إستجابة النمو الاقتصادي بشكل قوي في الجزائر إلى الانفتاح التجاري، ومن جانب آخر جاءت نتائجتحليل مكونات التباين مدعمة للنتائج السابقة، أين وصلت أعلى نسبة مساهمة لها تقدر ب 0.25%، وبذلك تكون مساهمة الانفتاح التجاري في النمو الاقتصادي مساهمة ضعيفة.

خاتمة:

تظهر مؤشرات الإنفتاح التجاري في الجزائر من خلال قياس درجة إنفتاح تجارتها على العالم الخارجي، إلى نتيجة مفادها أن هذا الانفتاح غير متوازن من حيث تركيز الانفتاح على جانب معين (إنفتاح أحادي الجانب)، أي عدم التنويع بالنسبة للصادرات خارج قطاع المحروقات، ومن خلال تحليل صدمة معدلات الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي، إتضح أن إستجابةالناتج الحقيقي لصدمة الانفتاح التجاري ضعيفة جداو ان كان إيجابي، فهو غير واضح وغير مستمر، ويرجع ذلك أن عملية التحرير التجاري لم تحقق الأهداف المرجوة منها، بسبب أن الانفتاح التجاري في الجزائر لم يوجه إلى الاستثمار المنتج، ولايعتبر ذات أهمية بالنسبة للجزائر في ظل التأخر التكنولوجي.

قائمة المراجع:

-محمد عبد الله شاهين محمد، (2018)، **أسعار صرف العملات العالمية وآثارها على النمو الاقتصادي**، مصر: دار حميثرا للنشر والترجمة.

-صلاح الدين حسن السيسي، (2014)، **التجارة الدولية والصيرفة الالكترونية: النظريات والسياسات**، الطبعة الأولى، القاهرة: دار الكتاب الحديث.

-شريف علي الصوص، (2012)، **التجارة الدولية الأسس والتطبيقات**، القاهرة: دار أسامة للنشر والتوزيع.

- محمد راتول، (2018)، **الاقتصاد الدولي مفاتيح العلاقات الاقتصادية الدولية**،الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.

-علي عبد الفتاح أبو شرار، (2007)، **الاقتصاد الدولي**،الطبعة الأولى،عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة.

-سفيان بن عبد العزيز، (2016)، **الأساليب والمعايير الحمائية الجديدة في التجارة الدولية**،تلمسان: النشر الجديد الجامعي.

-إيمان عطية ناصف، (2008)، **مبادئ الاقتصاد الدولي**،الاسكندرية: دار الجامعة الجديدة.

-موقع البنك الدولي، https://data.albankaldawli.org.

-موقع منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، https://oapecorg.org.

-نوري حاشي، علي حبيطة، (2019)،"دراسة العلاقة بين الانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي في الجزائر للفترة: 1980-2014"، مجلة إقتصاد المال والأعمال،المجلد 3، العدد 2، الصفحات89-103.

-عدة محمد، بوظراف الجيلالي، (2021)، "علاقة الانفتاح التجاري بالنمو الاقتصادي في الجزائر دراسة تحليلية قياسية للفترة 1995-2019"، مجلة المالية والأسواق،المجلد 8، العدد 2، الصفحات 409-427.

-Fidelis Ezeala-Harrison, (1996), Econmic Dévelopement: Theoryand Policy Applications, Green Wood Publishing Group, United StatesofAmérica.

-Sébastian Edwards, (1993), "openness Trade libéralisation and growth Developing contries", journal of economic littérature, Vol31, No 3,pp 1358 – 1393.

-Amar el Afani,Hajar Benslimane, (2017), "L'effet de l'ouverturecommercialesur la croissance économique en Algérie: application du modèle VAR", Revue algérienne de développement économique,Vol4,No 6, pp1 – 12.

-TahtaneMourad, (2010), "L'impact de l'ouverture commerciale sur la croissance économique dans les pays arabes: Une Analyse Quantitative", Revue Nouvelle Economie, Vol 1, No 1, pp 19 – 32.

ملاحق: مصدرها مخرجات برنامج STATA16

الملحق رقم 1: نموذج var المقدر

```
. varbasic lrgdp_d2 ltot_d1, lags(1/3) step(10)

Vector autoregression

Sample:  1985 - 2017                            Number of obs     =         33
Log likelihood =   106.8486                     AIC               =   -5.62719
FPE            =   .0000125                     HQIC              =  -5.413572
Det(Sigma_ml)  =   5.28e-06                     SBIC              =  -4.992308

Equation           Parms      RMSE     R-sq       chi2     P>chi2
lrgdp_d2               7   .020846   0.3814   20.34618   0.0024
ltot_d1                7   .140147   0.3633   18.83335   0.0045

                    Coef.   Std. Err.      z    P>|z|     [95% Conf. Interval]
lrgdp_d2
    lrgdp_d2
          L1.   -.4208359    .174563    -2.41   0.016    -.7629731   -.0786987
          L2.   -.2879179   .1747655    -1.65   0.099     -.630452    .0546162
          L3.    .0181737   .1550399     0.12   0.907     -.285699    .3220464

        ltot_d1
          L1.    .0779367   .0247215     3.15   0.002     .0294835    .1263898
          L2.   -.059026    .0309819    -1.91   0.057    -.1197494    .0016973
          L3.    .0172717   .0257036     0.67   0.502    -.0331064    .0676497

         _cons   -.004374   .0038896    -1.12   0.261    -.0119975    .0032496
ltot_d1
    lrgdp_d2
          L1.    .0070622   1.173559     0.01   0.995    -2.293072    2.307196
          L2.   -.9866077   1.174921    -0.84   0.401     -3.28941    1.316195
          L3.   -1.881529   1.042309    -1.81   0.071    -3.924417    .1613587

        ltot_d1
          L1.    .5781276   .1661985     3.48   0.001     .2523845    .9038707
          L2.   -.0817545   .2082862    -0.39   0.695    -.4899879    .3264789
          L3.    .120766    .172801     0.70   0.485    -.2179177    .4594497

         _cons   .0270265   .0261493     1.03   0.301    -.0242253    .0782782
```

الملحق رقم 2: الاختبارات التشخيصية للنموذج (اختبار الذاتي للبواقي، اختبار التوزيع الطبيعي)

Lagrange-multiplier test

lag	chi2	df	Prob > chi2
1	8.2110	4	0.08415
2	3.1162	4	0.53857

```
. varnorm, jbera skewness kurtosis
```

Jarque-Bera test

Equation	chi2	df	Prob > chi2
lrgdp_d2	0.558	2	0.75646
ltot_d1	1.151	2	0.56254
ALL	1.709	4	0.78912

Skewness test

Equation	Skewness	chi2	df	Prob > chi2
lrgdp_d2	.05691	0.018	1	0.89383
ltot_d1	.45415	1.134	1	0.28685
ALL		1.152	2	0.56209

Kurtosis test

Equation	Kurtosis	chi2	df	Prob > chi2
lrgdp_d2	2.3731	0.540	1	0.46227
ltot_d1	2.8914	0.016	1	0.89869
ALL		0.557	2	0.75707

الملحق رقم 3: دالة إستجابة النمو الاقتصادي الحقيقي

step	(1) oirf	(1) Lower	(1) Upper
0	0	0	0
1	.009679	.003224	.016134
2	-.005808	-.013102	.001486
3	.000014	-.006691	.006718
4	.002608	-.002371	.007586
5	-.001409	-.005111	.002294
6	.001129	-.001851	.00411
7	-.000234	-.002682	.002215
8	-.000435	-.002412	.001542
9	.00062	-.001015	.002254
10	-.000248	-.001458	.000963